ملاحظات حول تحقيق كتاب
منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني

د. يحيى صالح المذحجي

أستاذ البلاغة والأسلوبية المساعد ، كلية الآداب، جامعة تعز

الملخص

خلص هذا البحث إلى تسجيل جملة من المؤاخذات النسخية والتحقيقية والطباعية على النسخة المحققة والوحيدة من كتاب منهاج البلغاء لحازم القرطاجني التي حققها الأستاذ محمد الحبيب بن الخوجة ، وسع إلى تصويبها أو تقريبها من الصواب بالاعتماد على تخصص الباحث واشتغاله في المادة البلاغية والنقدية للكتاب ، وليس في ذلك ما ينتقص من المجهود الكبير الذي بذله الأستاذ المحقق، أو يغمط فضيلة السبق التي حازها بإيصال كتاب المنهاج إلى متناول القارئ محققاً مطبوعاً .

ولعلّ مدة التحقيق – التي ذكرها الأستاذ المحقق في افتتاحية مشروعه ، حين قال : ((مكثت عامين كاملين لا أنقطع عن العمل والدرس بأحد هذه المراكز الثلاثة[1] إلالقضاء ساعات بمكتبة اللغات الشرقية ، أو المكتبة الوطنية أراجع بها بعض الكتب القيمة المخطوطة ونحوها من أمهات البحث))[2]– كانت غير كافية للنهوض بمشروع تحقيق لكتاب من مستوى كهذا من التداخل والتعقيد والصعوبة وكثرة المفقودات .

إذا كانت عجلة الأعوام عند المحقق قد تسببت في ظهور بعض علامات القصور على عمله فإنها عند الناسخ القديم عجالة أيام ، لاسيما إذا حرص على إنجاز أكبر عدد من نسخ الكتاب وبيعها في زمن قصير ، وبالأخص عند وجود تجار يزمعون الرحيل إلى بلدان أخرى تطلب فيها تلك النسخ ، فإن ذلك يوقع الناسخ – بحكم السرعة – في كثير من الإسقاطات والاختلالات ، وإذا كانت غاية الناسخ التجارية قد تبرر وجود بعض تلك الأخطاء ، فإن غاية المحقق كانت ويجب أن تكون دائماً مكرسة لإصلاح مثل تلك الاختلالات بعد إطالة النظر وتعميقه في البناءات السياقية لنصوص الكتاب ، والتثبت من الأبعاد المقصدية لمؤلفه في كل نص ، وهو الأمر الذي لم يبدُ مكتملاً في تحقيق هذا الكتاب، فكان هذا البحث مساهمة متواضعة في التخفيف من المشاكل التي تواجه قارئ المنهاج وتيسير الاستفادة من مادته العلمية.

مقدمة

لاحظت في مرحلة إعدادي أطروحة الدكتوراه التي دارت حول الروابط المنهجية بين الأسلوبية الحديثة وصناعة الشعر عند حازم القرطاجني في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) ، الذي قام بتحقيقه الأستاذ الفاضل محمد الحبيب بن الخوجة ، أن الأقسام الموجودة من الكتاب المحقق والخاضعة لتلك الدراسة قد تعرضت لجملة من التغييرات ـ غير المقصودة طبعاً ـ التي ساهمت إلى جانب أسباب أخرى في اشتكال كثير من المفاهيم الحازمية على قارئيه .

تلك التغييرات ـ وإن كانت مصادرها متعددة كالناسخ والمحقق واخيراً الطابع ـ تقع المسؤولية في حدوثها ، كما نعتقد ، بالدرجة الأساس على المحقق ، الذي نال بتحقيق المنهاج درجة الدكتوراه من جامعة السوربون بباريس عام 1964م ؛ كونه المعني بتصحيح أخطاء الناسخ في المراحل الأولى من عمله ، وتصحيح أخطاء الطباعة قبل تقديم العمل إلى لجنة المناقشة ، أو على الأقل قبل إيداعه للنشر . مع العلم أن هذه النسخة التي تم تحقيقها هي الوحيدة التي تم العثور عليها من مخطوطات المنهاج ولم تقع أعين الباحثين حسب علمي على نسخة أخرى إلى لحظة كتابة هذه الأسطر.

ويستحسن الباحث تقسيم تلك الملاحظات على فئتين لتتشكل مادة هذا البحث على النحو التالي :

الفئة الأولى : تشمل الملاحظات النصية الدائرة حول متن المنهاج وتدخلات المحقق في النص .

الفئة الثانية : تشمل الملاحظات الفنية الدائرة حول منهجية المحقق وتعليقاته في المدخل والحواشي وبعض الفهارس .

ثم ترتيب عناصر كل فئة على حسب موقعها من أسطر المنهاج وصفحاته وفقاً لأسبقية ورودها فيها . وسنشير إلى رقم الصفحة ورقم السطر في بداية كل ملاحظة بين قوسين تفصل بينهما شرطة أفقية بحيث يسبقها رقم الصفحة ويتبعها رقم السطر أو الهامش ، ووضع خط تحت الكلمة أو العبارة موضع الملاحظة وإبرازها فمثلاً إذا كانت الملاحظة الأولى في الصفحة الخامسة السطر 12 ، والملاحظة الثانية في الصفحة العاشرة السطر الثامن ، والملاحظة الثالثة في الصفحة الحادية والعشرين الهامش الثاني ، ترتب على النحو :

- (5-12) : .....
- (10-8) : .....
- (21-هـ (2)) : .....

وهكذا حتى نهاية الملاحظات .

على أننا سنكتفي ـ بحكم تخصصنا في دراسة المشروع البلاغي والنقدي لحازم القرطاجني ـ من

جميع تلك الملاحظات بما له صلة بمادة المنهاج شكلاً أو مضموناً ؛ ولذلك أقصينا منها بعض ما كُنّا قد أدرجناه ضمن لائحة الملاحظات الفنية مما يتعلق بطريقة فهرسة المراجع التي اعتمدها المحقق ؛ نظراً لعدم الاتصال المباشر بينها وبين مادة المنهاج ، ولكون هذه المسألة من اختصاص المحققين أساساً ، والباحث ليس منهم .

أولاً: الملاحظات النصية

- (14-14) : ورد في المنهاج : ((ويجب على من أراد حسن التصرف في المعاني – بعد معرفة ضروبها التي أجملتُ ذكرها – أن يعرف وجوه انتساب بعضها إلى بعض فيقول : إنه قد يوجد لكل معنى من المعاني التي ذكرتها معنى أو معان تناسبه وتقاربه ، ويوجد له أيضاً معنى أو معان تضاده وتخالفه ، وكذلك يوجد ..... الخ))

والصواب : (فأقول) ، أو (فنقول) ؛ لأن حازماً هنا يفصّل ما أجمله سابقاً من وجوه انتساب المعاني بغية تعريف من أراد حسن التصرف في المعاني بهذه الوجوه . فالقول للمعرّف لا لطالب المعرفة .

- (18 – قبل الأخير) : ورد في المنهاج : ((فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه)) .

وصوابه : (تطابق ما) أو (مطابقة لما) .

- (14-24) : ورد في حديث حازم عن المعاني : ((فالتي يصلح أن تورد أوائل وثواني هي ما تعلق المتصور فيه بشيء معروف عند الجمهور)) .

وصوابه : (التصور فيها) بدلالة ما بعد ذلك ، حيث قال : ((والتي لا يصلح أن تورد أوائل وتورد ثواني هي ما تعلق التصور فيها بحقيقة شيء لا تعم معرفته جميع الجمهور)) .

- (27 – الرابع من الأخير) : ورد في المنهاج : ((فإذا تأتي له تأليف كلام مقفى موزون وله القليل الغث منه)) .

والأنسب ـ كما نعتقد ـ : (ولو) .

- (31- 15) : ورد في المنهاج : ((فقد بان أن مستعمل هذه المعاني العلمية في شعره يسيء الاختيار مستهلك لصنعته مصرّف فكره في ما غيره أولى به وأجدى عليه)).

والصواب : (مسيء للاختيار) ، بدلالة كلمتي (مستهلك) و (مصرف) اللتين تعرب كل واحدة منهما بدلاً من خبر (أن) ، التي يفترض أنها (مسيء) وليس الفعل (يسيء) ؛

لأن الأولى أن يعطف الاسم على مثله لا أن يعطف على فعل .

- (10-55) : ورد في المنهاج قول أبي عدي [من الخفيف] .

يا ابن خير الأخيار من عبد شمس أنت زين الدنيا وغيث الجود

بلفظ (الجود) في قافية البيت .

والأرجح : أنها (الوجود) تناسباً مع لفظ (الدنيا) قبله ، ومراعاةً لتمام الوزن ، ولعل ذلك من الأخطاء الطباعية .

- (10-80) : ورد في المنهاج حول تقسيم أغراض الشعر ((من جهة ما يستحسن في الشعر ويستساغ ومن جهة ما يستساغ ولا يستحسن ، ومن جهة ما لا يستساغ ولا يستحسن)) أنها تنقسم ((إلى عشرة أقسام : أربعة منها مستحسنة ..... وقسمان منها مستساغان غير مستحسنين ..... ، وأربعة منها غير مستساغة ولا مستحسنة ..... الخ)) .

ونعتقد أن كلمة (مستساغة) قد سقطت سهواً عند النسخ عن موضعها بعد كلمة(مستحسنة) فوق الخط في الأربعة الأولى ؛ بدليل تحديده في مطلع التقسيم هذه الطائفة بقوله : (من جهة ما يستحسن في الشعر ويستساغ) ، ثم اختتامه الحديث عن هذا التقسيم في آخرالصفحة نفسها بقوله : ((فقد ثبت بهذا أن للاستساغة في الكلام الشعري ستة مذاهب وللاستحسان أربعة)) .

وقد ظهر أن الأربعة المستحسنة ضمن الطائفة الأولى ، أما الستة المستساغة فلا يظهر منها الا اثنان في الطائفة الثالثة حين قال (وقسمان منها مستساغان غير مستحسنين) أما الطائفة الثالثة فلا يوجد بها أي من المذاهب الإستحسانية أو الاستساغية ، فبقي أن الأربعة المذاهب الاستساغية التي نبحث عنها سقطت من النص مع سقوط كلمة (مستساغة) من القسم الأول ، كما أوضحنا .

- (4-93) : ورد في المنهاج : ((وينقسم التخييل بالنظر إلى متعلقاته قسمين : تخيّل المقول فيه بالقول ، وتخيّل أشياء في المقول فيه وفي القول من جهة ألفاظه ومعانيه ونظمه وأسلوبه)) . والصواب – كما نرى – : تعديل كلمة (تخيل) إلى (تخييل) في الموضعين وتحويل(في) الأولى إلى (من) والثانية إلى (بـ) ، لتصبح العبارة على النحو التالي : (... تخييل المقول فيه بالقول ، وتخييل أشياء من المقول فيه بالقول .....) ؛ لأن حازماً يتحدث عن أقسام التخييل لا عن أقسام التخيل فقسمه إلى تخييل الموضوع / أو الموصوف جملةً عبر القول ، والى تخييل أشياء / أجزاء من الموصوف / المقول فيه ، عبر القول أيضاً من جهاته الأربع : اللفظ و المعنى و النظم و الأسلوب .

• (16-97) : ورد في المنهاج : ((ولا تخلو أن تخيل نفوس الأمور بأقوال دالة على خواصها وأعراضها اللاحقة التي تقوم بها في الخواطر هيآت تلك الأمور وتتسق صورها الخيالية ، أو تخيل بأن تحاكي بأقوال دالة على خواص أشياء أخر وأعراضها التي بها تنتظم صورها الخيالية في النفس)) .

والأصوب : افتراض سقوط عبارة (بأن تحاكي) في بين كلمتي (الأمور) و (بأقوال) ؛ بدليل وجود هذه العبارة بعد حرف العطف (أو) - لاحقاً – حين قال : (أو تخيل بأن تحاكي .... الخ) ؛ ولأن المحاكاة هي وسيلة التخييل عند حازم وابن سينا وجملة الفلاسفة ، فالتخييل هنا يقوم على المحاكاة ؛ لذا نرجح بناء العبارة مجدداً على النحو الآتي : (ولا تخلو أن تخيل نفوس الأمور بأن تحاكي بأقوال دالة على خواصها ..... أو تخيل بأن تحاكى بأقوال دالة على خواص أشياء أخر ..... الخ) .

• (99 – الرابع من الأخير) : ورد في المنهاج : ((وكل شيء حوكي بما تدركه الحواس فلا يخلو من أن يكون متساوي الأجزاء متماثلها ، أو متخالفها متفاوتها ، وكلاهما لا يخلو من أن يكون على صفة واحدة من جميع أقطاره ، أو صفات شيء في هيئته أو لونه أو ملمسه)) .

والصواب : (شتى)[3] ، إلاأن هذه اللفظة داهمهاالتصحيف والتحريف إلى أن صارت(شيء) ، وإلا فالسياق يدعمها إذ لا بد أن يأتي بعد (أو) العاطفة مقابل مناسب لما قبلها ، والمناسب لمقابلة (صفة واحدة) قبلها هو (صفات شتى) بعدها .

• (6-101) : ورد في المنهاج : ((وإذا حوكي الشيء جملة أو تفصيلاً فالواجب أن تؤخذ أوصافه المتناهية في الشهرة والحسن إن قصد التحسين . وفي الشهرة والقبح أن قصد التقبيح ، ويبدأ [في الحسن] بما ظهور الحسن فيه أوضح وما النفس بتقديمه أعنى . ويبدأ في الذم بما ظهور القبح فيه أوضح والنفس بالالتفات إليه أيضاً أعنى .))

والأنسب – وفقاً للنظرية التناسبية عند حازم – أن تكون : (في المدح) ؛ لأن ما يقابل الذم – لاحقاً – هو المدح وليس الحسن . وعموماً فهذه الكلمة (أي : في الحسن) ساقطه في المخطوطة ؛ إلا أن المحقق أجتهد في إعادتها ، ونحسب أنه لم يكن دقيقاً في اختيارها للسبب الذي ذكرناه .

أما إذاأردنا الأدق من كل ذلك فهو ما يجعل العبارة علىالصيغة التالية : (ويبدأ في التحسين

بما ظهور الحسن فيه أوضح .... ويبدأ في التقبيح بما ظهور القبح فيه أوضح ....الخ)) ، تبعاً للمقاصد التي ذكرها حازم في بداية الفقرة حين قال : (إن قصد التحسين) و(إن قصد التقبيح) .

- (102-8) : ورد في المنهاج قول الشاعر : [من الرجز]

تالله لا كلمتها ولو أنها كالشمس أو كالبدر أو كالمكتفي

بلفظ (أنها) في مصراع الشطر الأول .

والصواب : أن الوزن يتطلب تحويل همزة القطع هنا إلى همزة وصل بحيث تنطق(ولوآنها) ؛ إلا إذا أسقطت الواو قبل كلمة (لو) فيمكن أن يستقيم الوزن مع همزة القطع ، لكن السياق يطلب بقاء الواو ؛ لأن الشاعر يريد أن يقول إنه امتنع عن تكليمها برغم أن جمالها كالشمس والبدر وغيره .....، ويبدو أن إثبات الهمزة هنا حصل من قبل الطبّاع .

- (107-5,4) : ورد في المنهاج – أثناء حديث حازم عن الطرق الأربع لتحسينات الأشياء أو تقبيحاتها ، ومذاهبها / جهاتها ، في التخاييل الشعرية - : ((فإذن التحسينات المتعلقة بالشيء بالنسبة إلى هذه الطرق أربعة ، وبفعله / أو اعتقاده أربعة ، فتلك ثمانية جهات يتفقدها الشاعر إذا أراد تحسين شيء)) .

والصواب – كما نزعم – : أن يضاف بعض الألفاظ ويعدّل البعض الآخر ؛ ليصبح النص على الصورة التالية : (فإذن للتحسينات المتعلقة بالشيء بالنسبة إلى هذه الطرق [الأربع] أربعة [مذاهب] ، وبفعله أو اعتقاده أربعة [أيضاً] ، فتلك ثماني جهات يتفقدها الشاعر إذا أراد تحسين شيء) . ودليلنا على صواب زعمنا ما ورد في حديث حازم عن التقبيحات بنص موازٍ لنص التحسينات الذي اقترحنا تعديلاته – هنا - ، حيث قال – في الصفحة ذاتها - : ((وللتقبيحات أيضاً بالنسبة إلى تلك الطرق فيما تعلق بالشيء أربعة مذاهب ، وفيما تعلق بفعله أو طلبه أو اعتقاده أربعة أيضاً .فهذه أيضاً ثماني جهات)) .

- (113-16,15) : ورد في المنهاج : ((وقد يحاكى الشيء الحسن في حيز وبالنسبة إلى غرض بما هو قبيح في حيز آخر وبالنسبة إلى غرض آخر)) .

والأقوم – سياقياً – : حذف الواو الذي يسبق كلمة (بالنسبة) في الموضعين ليصبح النص كما يلي :

(وقد يحاكى الشيء الحسن في حيز بالنسبة إلى غرض بما هو قبيح في حيز آخر بالنسبة إلى

غرض آخر) .

- (119-8) : ورد في المنهاج : ((وأيضاً فإن الأقاويل الشعرية يحسن موقعها من النفوس من حيث تختارمواد اللفظ وتنتقى أفضلها وتركيب التركيب المتلائم المتشاكل . وتستقصى بأجزاء العبارات التي هي الألفاظ الدالة على أجزاء المعاني المحتاج إليها حتى تكون حسنة إعراب الجملة والتفاصيل عن جملة المعنى وتفاصيله ، يكون التخيّل – كما قدمت – يجب فيه تخييل أجزاء الشيء عند تخييله حتى تتشكل جملته بتشكل أجزاء ، فتقوم صورته بذلك في الخيال الذهني على حد ما هي عليه خارج الذهن)) .

والأولى – وفقاً للنظرية التناسبية الحازمية – : أن تعدل الكلمات فوق الخطوط إلى ما يلي (وينتقي – ويركب – ويكون التخييل – أجزائه) ؛ ذلك أن نائب فاعل (ينتقى ويركب) هو (أفضل) وليس (مواد) التي هي نائب فاعل للفعل (تُختار). أما الفعل (تستقصى) اللاحق فمعطوف على (تُختار). والفعل (يكون) في قوله : (يكون التخييل) الأولى أن يكون مسبوقا بواو تعطفه على (تكون) في قوله (حتى تكون) ؛ إلاأن اسم (تكون) ضميرمستترتقديره (هي) يعود على الأقاويل الشعرية ، أما اسم (يكون) المعطوف فضمير مستتر تقديره (هو) يعود على التخييل الذي يتحدث عنه في هذه الفقرة ، ولذلك أيضاً اقترحنا تعديل (التخيل) إلى (التخييل) . وأخيراً اقترحنا تصحيح قوله : (أجزاء) بقولنا : (أجزائه) بدلالة قوله : (حتى تتشكل جملته) فلابد أن تكون التكملة (بتشكل أجزائه) .

- (123-1) : ورد في المنهاج : ((ولأن للنفس في النقلة من بعض الكلمة المتنوعة المجاري إلى بعض على قانون محدود راحة شديدة)) .

وصوابه : (الكلم) جمع كلمة ؛ لأن الكلمة الواحدة لها في الموضع الإعرابي الواحد مجرى

واحد ، والحديث عن الانتقالات اللفظية أو القرائية لأجزاء التركيب الشعري المؤلف من كلمات عديدة لا من كلمة واحدة .

- (123 – الثاني من الأخير) : ورد في المنهاج : ((وإنما التزمت العرب إجراء اللواحق المصوتة / [حركات الإعراب] على أعقاب الكلم ونهاياتها .... لوجهين : أحدهما أنها احتاجت إلى فروق بين المعاني . وقد كان يمكنها أن تجعل لذلك علامات غير اختلاف مجاري الأواخر كما فعل

غيرها من الأمم ؛ لكنها اختصرت وجعلت مجاري الأواخر، التي احتاجت إليها لتنويع مجاري القوافي والأسجاع وتحسين نهايات الكلمة بالجملة، فروقاً بين المعاني)) .

والصواب : (الكلم) أيضاً ؛ لأن الحديث عن نهايات الكلمات الواقعة في قوافي القصيدة

ولا يمكن في هذه الحالة أن تكون كلمة واحدة ولها نهايات متعددة .كما أن الفاصلتين فوق الخطين قبل الكلمة /(محل الملاحظة وبعدها تقعان على طرفي جملة اعتراضية فالأولى أن تُستبدلا بشرطتي الجملة الاعتراضية .

- (126 – الأخير) : ورد في المنهاج – على لسان من تخيلهم حازم يحاورونه - : ((فيجب على هذا أن لايكون التحرّك لما يُتَخَيّلُ من الشعر بنسبة من التحرك لمشاهده الأشياء التي خُيّلت . وأنتم تقولون إن الأقاويل الشعرية ربما كان التحرك لما يُتَخَيّلُ من محاكاتها أشد من التحريك لمشاهدة الشيء الذي حوكي ، وابتهاج النفس بما تتخيله من ذلك فوق ابتهاجها بمشاهدة المخيَّل)) .

وصـــوابه :(التحرّك) ؛لأن كلام حازم ومحاوريه عن تحرك النفس ذاتياً بفعل مؤثرخارجي

لاعن تحريك ذلك المؤثر لها ، وسياق الكلام أعلاه يؤيد هذا المذهب . وزيادة في التوضيح

فإن التحرك مصدر تحرك – يتحرك فهو متحرك ، أما التحريك فهو مصدر حرّك – يحرّك تحريكاً فهو مُحرِّك . والمقصود بالنص أعلاه هوالمتحرك / النفس ، لا المحرّك/المؤثر .

- (127-4) : ورد في المنهاج : ((فالدمية تحركها - [أي النفوس] – بالتعجيب من حسن محاكاتها وإبداع الصنعة في تقديرها على ما حُكي بها ، والشخص الذي هو تمثال له إن كان مستحسناً فإنه يحرِّك النفوس بالصبابة إلى حسنه وما يتعلق لها به من أرب إذا كانت الدمية صورة جارية مثلاً .))

والصواب ـ **إذا تدبرنا الأمر-** :(هي) لا (هو) ؛ لأن الضمير– هنا – يعود على الدمية لا على الشخص /الجارية ؛ ويبدو أن الاسم الموصول (الذي) قبل الضمير وكلمة (تمثال) بعده هما ما أوهم الناسخ بالتذكير ، ثم مارسا التضليل نفسه على المحقق فمررا عليه السقطة .

وربما نتأكد من صواب مازعمناه حين نستبعد الإضمار ونظهر الاسم فنقول :

(والشخص الذي الدمية تمثال له ..... الخ) .

- (14-127) : ورد في المنهاج : ((وللنفوس إلى ما بلغ هذه الغاية تحريك شديد .))

والصواب : (تحرُّك)، للمبررات ذاتها التي عرضناها في الفقرة السابقة ؛ كون الملاحظتان تنتميان إلى فقرة واحدة امتدت من ص 126 إلى ص 127 في المنهاج .

- (15-128) : ورد في المنهاج : ((وأما تخييل الشيء نفسه بالقول المحاكي له فكأن نسبته إلى النفس والسمع نسبة إفصاح الزجاجة عما حوته وإفشائها سر ما أودعته إلى العين من تماثيل الشمع ذوات الأنوار أو الأدواح الخضر ذوات النوّار في صفحات الماء ما ليس لها لرؤية صور هذه الأشياء حقيقيةً .))

والحق أن الكلمتين اللتين تعلوان الخط وهما : (العين) و (من) بينهما مجموعة من الكلمات المفقودة التي يعارض فقدانها الفكر التناسبي عند حازم القرطاجني ، ويمكننا تقدير الكلماتالمفقودة بقولنا : (التي لها من الابتهاج والتعجيب) ، أو نحو ذلك ، ولو سقط مبرر ما قدرناه ـ هنا ـ لسقط أيضاً مبررقوله ـ في آخرالنص أعلاه – : (ما ليس لها لرؤية صورهذه الأشياء حقيقةً) ؛ لأنه يريد أن يقول : إن العين تبتهج وتلتذ من رؤية تماثيل تلك الأشياء أكثر من ابتهاجها لرؤية صورها الحقيقية .

- (129 – قبل الأخير) : ورد في المنهاج : ((فكذلك الألفاظ الرديئة والتأليف المتنافر ، وإن وقعت بها المحاكاة الصحيحة ، فإنا نجد السمع يتأذى بمرور تلك الألفاظ الرديئة القبيحة التأليف عليها ، يشغل النفس تأذي السمع عن التأثر لمقتضى المحاكاة والتخييل)) .

والصواب : في الموضع الأول (وقعت بهما) ؛ لأن الحديث عن الألفاظ الرديئة والتأليف المتنافر ، وفي الموضع الثاني (عليه) ؛ لأن الضمير يعود على السمع الذي يتأذى بمرورتلك الألفاظ عليه ، ثم نقترح إدخال (فاء السببية) على الفعل(يشغل) ليُصبح : (فيشغل) ؛ استجابة للضرورة السياقية التناسبية التي أَلِفْنا حازماً حريصاً عليها .

- (5-160) : ورد في المنهاج تعليق للمتنبي على بيتين لامرئ القيس° قال فيه : ((وإنما أراد امرؤ القيس أن يقرن ركوب اللذة بركوب اللذة في بيت ، وأن يجمع بين الشجاعة والكرم في بيت)) .

والصواب : (بركوب الخيل) أو(بركوب الخيل للذّة) ؛ كون ركوب الخيل المراد بالبيت

الأول ليس هو المراد بالبيت الثاني . إذ القصدهناركوب الخيل لغرض الصيد لا لغرض الكر والقتال . وفي الصيد لذة عند اقتناص الطريدة تشبه لذة الظفر بقلب المحبوبة .

- (16-191) : ورد في المنهاج قول المهلبي : [من الكامل]

يا من له رتبٌ ممكـكنة القواعد من فؤادي

بلفظ (ممككنه) بفك تشديد الكاف إلى كافين أولاهما ساكنة والثانية متحركة

والصواب : (ممكّنة) . وبالإضافة إلى ذلك فإن المحقق نسب البيت – أعلاه – إلى وزن (الكامل) والصواب : أنه من وزن (مجزوء الكامل المذيَّل).

- (10-204) : ورد في المنهاج : ((ثم يضع الوزن والروي بحسبها ؛ لتكون قوافيه متمكنة

تابعة للمعاني لا متبوعة لها)) .

الصواب : (بها) ؛لأن الضمير(الهاء) هنا يعود على التابع (القوافي) لاعلى المتبوع (المعاني) . **فالأصح أن يجر الضمير بالباء لا باللام** .

- (10-207) : ورد في المنهاج قول الفرزدق :

منا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزعازعُ

بلفظ (منا) ، بدون الواو في مفتتحه ، شاهداً على الخزم في الدرس العروضي ، والواضح

– إذا اعتمدنا هذه الرواية – أن عدم وجود الواو في قوله : (ومنا) سيحدث اضطراباً في وزن البيت ، إذ سيصبح الشطر الأول منه من وزن الكامل ، والشطر الثاني من وزن الطويل ، ما يجعلنا نتساءل عن اختيار حازم لهذا الشاهد ، وكذا عن سكوت المحقق ، خصوصاً أن حازماً في المنهاج : 263 – والعروضيين – أيضاً [1] – متفقون على أن الخزم زيادة في بداية القول الشعري لا تنتمي إلى متنه ، ولا يستقيم الوزن إلا بعد حذفها . وهذا ما لا يمكن حدوثة إذا حذفنا الواو هنا ، بل العكس صحيح ، فوجود الواو يثبت استقامة الوزن ، ما يعني أن الواو – هذه – من أصل المتن الشعري ولاعلاقة لها بالخزم المستشهد عليه بها .

- (212 – قبل الأخير والأخير) : ورد في المنهاج : ((وأحوال كل واحدة من الطبقات الثلاثة المتقدم ذكرهم قد تختلف في السرعة .... الخ)) .

كان الأحسن أن يقول : (الثلاث) ، وإن كان الوجهان جائزين عند النحاة ، فإننا نفضل

الاختيار القرآني في قوله تعالى : ((والفجر وليالٍ عشر)) [٧] أما قوله : (ذكرهم) فصوابه : (ذكرها) ، لأن الضمير يعود على الطبقات لا على غيرها .

- (19-218) : ورد في المنهاج قول الشاعر : [من الخفيف]

سيشفع الحور فيه أنك منهن بذاك الدلال والحور

منسوباً – من قبل المحقق – إلى وزن الخفيف . والحقيقة أن هذا البيت يعاني من كسور وزنية ، وربما من إسقاطات أدت إلى تلك الكسور. وعموماً الأجزاء الأولى من شطره الأول تنسبه إلى البسيط أو ضرب من ضروبه ، أما أن ينتمي إلى الوزن الخفيف - كما زعم المحقق - فأمر مستبعد عروضياً .

- (219-8) : ورد في المنهاج : ((ومن الشعراء من يحسن القول في جهة واحدة ، ولا يحسن أن يردف قوله في جهة بقوله في جهة ، وأن ينتقل من إحداهما إلى الأخرى انتقالاً لطيفاً)) .

ونفضل أن تكون الصياغة : (بقوله في جهة أخرى) أو (بقول آخر في جهة أخرى) .

- (225-6,5) : ورد في المنهاج : ((والجزالة تكون بشدة التطالب بين كلمة وما يجاورها وبتقارب أنماط الكلم في الاستعمال . وسائرها يتعلق بالألفاظ المفردة من الشروط المذكورة)).

الصواب : (الكلمة) أو (كل كلمة) ؛ لأن الحديث هنا عن كلمة محددة أو كل كلمة من كلمات التشكيل الشعري على حدة ، وليس عن كلمة غيرمحددة. أما قوله (وسائرها) فالواضح أنها (وسائر ما) ، بدليل قوله في نهاية النص : (من الشروط المذكورة) .

- (229-15) : ورد في المنهاج : ((إذ لا معنى لقطع الأوتاد في الحشد ؛ لأن القطع في الأوتاد إنما قصد به تنويع الضروب ، وإنما يكون ذلك في نهايات الأجزاءلافي صدورها)) .

صوابه : (الحشو) والواضح أن هذا لزلل من أخطاء الطباعة .

- (233-13) : ورد في المنهاج : ((ومنها البسيط . وشطره مربع متداخل على نحو وضع الطويل ، إلا أنالخامس فيه يسبق السابع)) .

وفي ذلك خطأ مركب صوابه : (إلا أن السباعي فيه يسبق الخماسي) ؛ لأن الحديث عن أجزاء شطر البسيط ، وهي أجزاء خماسية وسباعية متداخلة كأجزاء الطويل ، إلا أن الجزء الخماسي (فعولن) في الطويل يسبق السباعي (مفاعيلن)، أما البسيط فالسباعي فيه (مستفعلن) يسبق الخماسي (فاعلن) . ومن هذا التوضيح نستكشف عبث الناسخ في عبارة حازم - أعلاه -

وشرود ذهن المحقق عن ذلك العبث .

- (12-245) : ورد في المنهاج : ((وكانت شيمة النفس التي جبلت عليها حب النقلة من الأشياء التي لها بها استمتاع إلى بعض)) .

صوابه : (من بعض الأشياء) ؛ بدلالة قوله : (إلى بعض) في آخر النص .

- (245 – الأخير) : ورد في المنهاج : ((وكلما وردت أنواع الشيء وضروبه مترتبة على نظام متشاكل وتأليف متناسب كان ذلك أدعى لتعجيب النفس وإيلاعها بالاستماع من الشيء)) .

صوابه : (بالاستمتاع) . ويبدو أن ذلك من أخطاء الطباعة .

- (3-251) : ورد في المنهاج : ((لأن الساكن لما كان يحجز بين استواء القطرين المكتنفين له صار بمنزلة الركن الذي يعدل بأحد القطرين اللذين هما ملتقاهما عن مساواة الآخر ومسامتته)) .

صوابه : (هو) ؛ لأن الضمير يعود على الركن الذي يلتقي فيه القطران .

- (14-251) : ورد في المنهاج : ((وجعلوا الاعتماد على السواكن وحفظ نظام الوزن بانبثاثها أثناء متحركاته)) .

صوابه : (الاعتماد على السواكن في حفظ نظام الوزن) .

- (3-253) : ورد في المنهاج : ((فإن زدت عليه ساكناً ثانياً كان سبباً متوالياً)) .

نقترح أن تضاف بعد كلمة (متوالياً) عبارة : (نحو : " قالْ " بتسكين الألف واللام) ؛ كون المؤلف يتحدث في النص عن الأجزاء (التفعيلات) العروضية ، وطريقة تشكلها ، وقد أعطى الأمثلة للأجزاء جميعها في النص ، عدا السبب المتوالي لم يمثل له ؛ ولذا اقترحنا هذه الإضافة التمثيلية للتوضيح .

- (16-261) : ورد في المنهاج : ((ويشبه أيضاً أن يكون العرب إنما تضخم الساكن في هذا الوضع الذي قد يستسيغونه في القوافي إذا كان مما يجري فيه الصوت ويكون التلفظ به قبل الساكن التالي له وأسهل من غيره)) .

صوابه : (أسهل) بدون الواو ، أو : (أخف وأسهل) بإدخال كلمة (أخف) قبل الواو .

• (8-267) : ورد في المنهاج : ((فالتأليف من المتناسبات له حلاوة في المسموع ، وما ائتلف من غير المتناسبات والمتماثلات فغير مستحلى ولا مستطاب ، ويجب أن يقال في ما ائتلف على ذلك النحو شعر ، وإن كان له نظام محفوظ لأنا نشترط في نظام الشعر أن يكون مستطاباً)) .

صوابه : (ويجب أن لايقال) أو : (ولا يجب أن يقال) ؛ لأن الشعرلابد أن يكون مستحلى ومستطاب فإذا انتفت عنه هاتان الصفتان فقد الشعرية ، وخرج عن دائرة الشعر وتسميته . وربما كان ذلك الخطأ إسقاطا نسخياً [٨] .

• (2-268) : ورد في المنهاج : ((وبحسب ما يكون عليه مظان الاعتمادات)) .

صوابه : (تكون) ، وربما كان ذلك من السهو الطباعي .

• (271- الثلاثة الأسطر الأوائل) : جاء فيها عنوان المعلم هـ/ (الفصل الخامس) من المنهج 2/ (الباب الثاني) من القسم الثالث / (قسم النظم) من الكتاب . على النحو التالي : ((معلم دال على طرق العلم بما قصد في أننة القول من أنحاء التناسب ، وذهب فيها من مذاهب البلاغة التي يكون لها بها تحصين في الوضع وتحسين في السمع)) .

وهذا العنوان لا يتناسب – مطلقاً – مع مادة المعلم المذكور ؛ كون المادة بدأت بما يجب اعماده في وضع القوافي وتأصيلها . وهوالمضمون الذي يناسب عنوان المعرف (و)اللاحق الذي يحمل عنوان : ((معرف دال على طرق المعرفة بتأصيل القوافي وبناء ما قبلها عليها وبنائها على ما قبلها)) [٩] .

وكنا قد ناقشنا هذه القضية كما يلزم في عمل سابق واقترحنا هناك ملء الفراغ المضموني للعنوان أعلاه بالمادة البديعية المناسبة بعد أن عرضنا المبررات الكافية لذلك [١٠] .

• (3-277) : ورد في المنهاج : ((وربما صنع شعر قوافيه على هذا الوضع ليعمّي موضع القافية وهو قبيح جداً)) .

صوابه : (شاعر) وربما كان ذلك من عمل الطباعة .

• (14,13-278) : ورد في المنهاج : ((فأما معتمد التقابل الذي صدور أبياته مبنية على القوافي فإنه يتأتى له حسن النظم لكون الملاءمة بين أوائل البيوت وما تقدمها - التي هي واجبة في النظم - متأتية له في أكثر الأمر.))

يبدو أن الجملة الاعتراضية في قوله : - (التي هي واجبة في النظم) - في غيرمحلها ؛ لذا نقترح أن توضع بعد كلمة (الملائمة) ، ويعاد ترتيب النصف الأخيرمن النص أعلاه ليصبح على النحو التالي : (لكون الملاءمة – التي هي واجبة في النظم – بين أوائل البيوت وبين ما تقدمها متأتية له في أكثر الأمر) .

- (281 – 1 ، 2) : ورد في المنهاج : ((وكثيراً ماتتبع معانيَ من شأنه هذا ألفاظُه في القوافي ، وذلك عيب.))

صوابه : حذف الفتحة من (معاني) ؛ لأنها في محل رفع ، و تشكيل (الفاظَه) بالفتح ؛ ذلك أن اعتماد رواية المنهاج أعلاه سيوهم القارئ بأن حازماً يعيب تبعية اللفظ للمعنى في القافية . وهذا الوهم يعارض التصورالنقدي الواعي بضرورة اتُّباع لفظ القافية للمعنى ، واعتباره شرطاً من شروط تمكنها بوصول معناها إلى الذهن قبل النطق بها . وهو ما يعني أن الأصل تبعية اللفظ للمعنى ، وإلى ذلك ذهب حازم حين وصل وصية أبي تمام للبحتري ، فقال : ((ثم يضع الوزن والروي بحسبها (أي : المعاني) لتكون قوافيه متمكنة تابعة للمعاني لامتبوعة بها))[11].

- (287-9) : ورد في المنهاج : ((فكما أن الحروف إذا حسنت حسنت الفصول المؤلفة منها إذا رتبت على ما يجب ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي)) .

في العبارة سقط كثير نعتقد أن صوابه : (فكما أن الحروف إذا حسنت حسنت الكلم المؤلفة منها ، كذلك الأبيات إذا حسنت حسنت الفصول المؤلفة منها .... الخ) ؛ ذلك أن الفصول لا تؤلف من الحروف كما تفهمنا العبارة الناقصة أعلاه ، وإنما تؤلف من الأبيات ، أما الحروف فتؤلف منها الكلمات .

وقد نص على ذلك حازم في الصفحة نفسها ، قبل النص أعلاه ، حيث قال : ((والفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف والقصائد المؤلفة من الأبيات نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ)) [12] .

- (288-5) : ورد في المنهاج : ((والكلام في ما يرجع إلى ذوات الفصول وإلى ما يجب في وضعها وترتيب بعضه من بعض يشتمل على أربعة قوانين)) .

صوابه : (بعضها) ، ما لم يعد الضميرعلى (ما) الموصولة في قوله (ما يرجع)، أوعلى (الكلام) في بداية الفقرة. إلا أن الأصلح للمعنى ما نراه- هنا- لأن الترتيب يستهدف

الفصول، أي : تقديم بعضها وتأخير بعضها الآخر ، تبعاً للأهمية والحاجة .

- (288-14) : ورد في المنهاج :((كأنه منحاز بنفسه لا يشمله وغيره من الأبيات بنية لفظية أو معنوية)) .

صوابه : (لا تشمله) .

- (288- من 4 إلى 10) : تحدث حازم في المنهاج عن قوانين نظم الفصول فقال : ((والكلام في ما يرجع إلى ذوات الفصول وإلى ما يجب في وضعها وترتيب بعضها من بعض يشتمل على أربعة قوانين .

- القانون الأول : في استجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها .
- القانون الثاني : في ترتيب الفصول والموالاة بين بعضها وبعض .
- القانون الثالث : في ترتيب ما يقع في الفصول من الأبيات .
- القانون الرابع : في ما يجب أن يقدم في الفصول وما يجب أن يؤخر فيها وتختتم به)) .

هكذا أجملها ، ثم فصّلها في الصفحات اللاحقة .غيرأننا نلاحظ في هذا الإجمال أن ما نص عليه عنوانا القانونين الثالث والرابع – أعلاه – مضموناً واحداً . إذ ترتيب ما يقع في الفصول من الأبيات هو ذاته ما يجب أن يقدم في الفصول وما يجب أن يؤخرفيها وتختتم به .

وهذا المضمون يمثل – حسب التفصيل اللاحق – مادة القانون الثالث فقط ، وهو القانون الذي تحدث فيه حازم عن تأليف بعض بيوت الفصل إلى بعض [١٣] .

أما القانون الرابع فقد تحدث فيه عن طرق وصل بعض الفصول ببعض، وأضرب التأليفيه [١٤] ، فكانت المادة التي اشتمل عليها التفصيل مفارقة تماماً لما نص عليه العنوان الذي حمله القانون الرابع في الإجمال السابق .

وعليه نقترح تعديل عنواني القانونين الثالث والرابع في النص السابق ليصبحا على الصورة التالية :

- القانون الثالث : في ترتيب ما يقع في الفصول من الأبيات وتأليف بعضها إلى بعض .
- القانون الرابع : في وصل بعض الفصول إلى بعض وأضرب تأليفها .

- (289 – قبل الأخير والأخـــير) : ورد في المنهاج : ((ويشترط في المذهب المختار أن يكون لمعنى البيت مع كون أوله مبدأ كلام ومصدراً بكلمة لها معنى ابتدائي أن يكون لمعنى البيت علقة بما قبله ونسبة إليه .))

العبارة مكررة والصواب حذفها ، ويجدر أيضاً وضع شرطتي الاعتراض قبل وبعد الجملة الاعتراضية : (- مع كون أوله مبدأ كلام ومصدراً بكلمة لها معنى ابتدائي -) .

- (2-300) : ورد في المنهاج : ((وهذا الفن من الصناعة ركن عظيم من أركان الصناعة النظمية)) .

الجار والمجرور زائدان والأحسن حذفهما .

- (2-305) : ورد في المنهاج : ((فهذا هو الموضع التام المتناسب)) .

صوابه : (الوضع التام المتناسب) .

- (8-305) : ورد في المنهاج : ((وأن يُتلى ذلك بتعديد مواطن بأسه وكرمه وذكر أيامه في أعدائهم)) .

صوابه : (أعدائه).

- (13-312) : ورد في المنهاج قول البحتري : [من الرجز]

عارضننا أُصُلاً فقلنا الربربُ

منسوباً من قبل المحقق إلى وزن (الرجز) .

والصواب : أنه من (الكامل) ، والدليل على ذلك تشكيل (الصاد) بالضمة في كلمة (أُصُلاً) وهو الأمر الذي يجعل تفعيلة (أُصُلاً فقلـ) على وزن (متفاعلن) بتحريك الحرف الثاني ، وهي تفعيلة الكامل التي يمتنع وجودها في الرجز .

- (9-330) : ورد في المنهاج : ((وإنما هو على جهة المزح والدعابة ليسط بذلك من النفوس ويحرك)) .

صوابه : (ليبسط بذلك النفوس ويحركها) .

- (17-350) : ورد قول ابن الرومي في المنهاج : [من الخفيف]

خيرُ ما فيهمُ ولا خير فيهم أنهم غير آثمي المغتاب

بتسكين الميم في (فيهم) الأولى .

والصواب : تحريكها ليستقيم الوزن .

- (352-5) : ورد في المنهاج قول عدي بن زيد يرثي ولده علقمة : [من السريع]

أعَرفت أمس من لميس طلل

منسوباً من قبل المحقق إلى وزن السريع .

وهي نسبة باطله من كل وجه . إذا أن للبس الذي حدث للمحقق كان ينبغي أن يتوجه به نحوالرجزالقريب من الوزن الصحيح للبيت وهو الكامل ؛ أما أن يذهب به إلى السريع فمذهب بعيد عن الصواب ؛ ودليلنا على ذلك حركة العين في كلمة المطلع (أعَرفت) ، التي تجعل أول الأجزاء / التفعيلات (مُتَفاعلن).

أما رواية الأغاني في هامش(3) من الصفحة ذاتها وهي بلفظ (تعرف) عِوض (أعرفت) فتوجه وزن البيت نحو الرجز ليصبح لفظه :

تعرف أمس من لميس الطلل مثل الكتاب الدارس الأحولِ

لكننا نرجح أن كلمة القافية ليست (الأحول) ، بل (المتحوّلِ)، وهذه الصيغة تحتفظ بصحة بقاء البيت ضمن وزن الكامل ، إذا احتفظنا برواية (أعرفت)التي اختارهاالمحقق في المطلع .

- (361-17,15) : ورد في المنهاج : ((لما كانت النفوس تحب الافتنان في مذاهب الكلام ، و ....و.... كانت المراوحة بين المعاني الشعرية والمعاني الخطابية أعودَ براحة النفس ، وأعونَ على تحصيل الغرض المقصود . فوجب أن يكون الشعر المراوح بين معانية أفضل من الشعر الذي لا مراوحة فيه .))

يفهم من التشكيل النصي – أعلاه – أن قول حازم : (كانت المراوحة) هو جواب قوله :

(لما كانت النفوس) في بداية النص ، وأن (الفاء) في قوله : (فوجب أن يكون) سببية ، والجملة بعد (الفاء) نتيجة مستخلصة . لكن النظر العميق في البعد السياقي لما قصده حازم يذهب بنا إلى قراءة أخرى تعطف جملة (كانت المراوحة) على جملة (كانت النفوس) لتصبح (وكانت المراوحة) . ثم تجرد (فوجب) من (الفاء) لتصبح الجملة (وجب أن يكون .... الخ) جواباً للبنية الشرطية في مطلع النص .

- (5-367) : ورد في المنهاج : ((وهذه الأنحاء الستة من التصرف لا يخلو من أن تكون متعلقة .... الخ)) .

صوابه : (لا تخلو) .

- (6-372) : علق حازم على قول أبي سعيد المخزومي :

ذنبي إلى الخيل كري في جوانبها إذا مشى الليث فيها مشي مختتل

فقال : ((فإنك لو غيرت صيغة هذا البيت وأزلتها عن مواضعها ، فقلت مثلاً : (كم أذنبت إليّ[15] الخيل بكري في جوانبها) ، .... ، لم تجد له من حسن الموقع من النفس ما له في صيغته ووضعه الذي وضعه عليه المخزومي)) .

صوابه : (أذنبتُ إلى الخيل) ؛ لأن فاعل (أذنبت) هو المتكلم لا الخيل.

- (8-373) : ورد في المنهاج : ((قد أشرنا إلى بعض ما ينحو الشعراء نحوه فيما يرجع إلى أمور لفظية أومعنوية أو نظمية أو أسلوبية ، وأومأتُ إلى مذاهبهم في ذلك)) .

وكان الأوجَــهُ - كما نرى – أن يقول : (وأومأنا) ، عطفاً على قوله : (أشرنا) ، ومراعاة لسياق الكلام المعتمد (نا - المتكلمين) إلى أخرالنص نحو أقواله : (جرياً على عادتنا) و(فإنا قد نلمع) . و (ونومئ) و(إذ لو أفردنا) و (سرحنا عنان الكلام) و (لم نقصد) و (وإن كنا قد بلغنا) و (يخرج بنا) و (فلذلك اكتفينا)[16] .

- (16-378) : ورد في المنهاج : ((وإنما الرأي الصحيح الذي عليه المعوَّل من أن للشعر اعتبارات في الأزمنة والأمكنة والأحوال ، فلا يجب أن يقطع بفضل شاعر على آخر بأنه ساواه في جميع ذلك ، ثم فضله بالطبع والقريحة .))

صوابه : (إلا بأنه ساواه) ؛ لأن حازماً لا يؤمن بتفضيل شاعرعلى آخر بالطبع والقريحة إلا إذا اتحدت اعتبارات المفاضلة بينهما زماناً ومكاناً وأحوالاً ، ثم كان التفوق بعد اتحاد الاعتبارات المسوغة للمفاضلة .

ثانياً : الملاحظات الفنية

• (78-2)[17] : تحدث المحقق في مدخل المنهاج عن أغراض الشعر في ديوان حازم – ومنها المراثي – فقال : ((أما المراثي فلا نملك منها غيرقصيد ومقطوعة كلاهما من بحر البسيط ، ويتألف القصيد من تسعة وعشرين بيتاً طالعه :

لا تبكِ حزناً ليوم بينٍ وذكر ريمٍ برامتينِ

ولا تعدو المقطوعة خمسة أبيات أولها :

أما تراه تسح دمعاً كأن عيني بكت بعينِ

وكلاهما في رثاء الإمام الحسين بن علي)) .

ووجه اعتراضنا أن المحقق نسب القصيد والمقطوعة إلى وزن البسيط والصواب أنهما من الوزن الذي اكتشفه حازم ، وأضافه إلى أوزان العروض العربي التي تكتمل فيها شروط البنية الوزنية المتناسبة وسمّاه بحراللاحق[18] ، نافياً أن توجد بين هذا الوزن وبين الضرب الثالث من البسيط / (مخلع البسيط) أية صلة كما يزعم العروضيون . أما تشكيلة شطره التام فجزءان تساعيان هما : مستفعلاتن مستفعلاتن

• (105 – الأربعة الأسطرالأوائل) : قال المحقق في مدخل المنهاج : ((وربما تميز - (يريد حازماً) – عن سائرالعروضيين بألفاظ اصطلاحية خاصة مثل الركن الذي هو لديه عبارة عن الساكن الفاصل بين المتحركات في القافية وفي غيرها من أجزاء البيت . فهو يقدر في عروض الكامل (متفاعلن) قطرين هما المقطع الثالث والخامس))

وبالهامش (348) من الصفحة نفسها عرّف القطر بأنه ((عبارة عن توالي (ثلاثة)[19] متحركات أو أربعة متبوعة بمد أو سكون ، وتعرف الأقطار لدى العروضيين بالفاصلة الصغرى أو الفاصلة الكبرى)) .

فبدءاً بالنص الأول نجد أن المحقق عرّف الركن – عند حازم – بأنه عبارة عن الساكن الفاصل بين المتحركات في عموم أجزاء البيت الشعري . والحقيقة أنه أحسن حين لم يحصر موقع الركن بالقافية كما فعل غيره من الدارسين بعده [20] ؛ إلا أنه عرّف الركن ثم مثّل له بوجود قطرين في عروض الكامل دون أن يوضح العلاقة بين مصطلحي الركن والقطر ، . وهذا يضاعف اشتكال الأمر على القارئ ، بالإضافة إلى أن هذا التعريف يقف عند حدود الركن الأصغر فقط ولا يسمح لنا بالتعرف على الركنين الأوسط والأكبر . وكنا في دراسة سابقة قد فصّلنا القول في مفهومي الركن والقطرعند حازم ، مع تطبيق أشكالهما المتعددة على

أوزان الشعر العربي ، ولا مجال هنا لإعادة ذلك التفصيل [21] ؛ إلا أن الذي يهمنا في هذا النص ما ذهب إليه المحقق حول تقدير حازم في عروض الكامل(متفاعلن) قطرين هما المقطع الثالث والخامس.

وبالعودة إلى مفهوم المقطع لدى المحقق نجده تارة يرى أنه آخر البيت[22] ، وتارة أخرى يرى أن المقطع الصوتي هو الرجل عند حازم، وهو ما يقابل عند العروضيين الأسباب والأوتاد والفواصل .

وإذا ستبعدنا مقولة (آخر البيت) سيبقى لدينا اعتبار أن المقطع هو المقطع الصوتي الذي تتألف من مجموعه التفعيلة عند العروضيين. وبهذا الاعتبار نجد أن عروض الكامل(متفاعلن) تتشكل من قطعتين فقط هما الفاصلة الصغرى (متفا) والوتد المجموع (علن) ، وبالتالي لاوجود لمقطع ثالث ولا لمقطع خامس كما يزعم المحقق .

أما إذا التمسنا لأخينا سبعين عذراً فسنجد منها أنه ربما يقصد بالمقطع الصوت اللغوي .

وبالتالي فإن المقطع الثالث سيكون (الفاء) والخامس سيكون (العين)، وسنصل إلى أن القطر الأول – كما فهمه – من تفعيلة الكامل هو (الفاء) ، والثاني هو (العين) . وهذا يصطدم بما ذهب إليه في النص الثاني من أن القطرهوعبارةعن توالي ثلاثة متحركات أوأربعة متبوعة بمد أو سكون . وأنه ما عرف عند العروضيين بالفاصلة الصغرى ، والفاصلة الكبرى . ومع كل ذلك ليس بوسعنا قبول أي من هذين المذهبيين المتناقضين ؛ لأن القطر عند حازم ليس متحركاً واحداً (فاءً) كان أو (عيناً) ، كما أنه لا يلتقي بالفاصلة الصغرى أو الكبرى ، بل هو ما يبدأ بمتحركين فأكثر ، ولا ينتهي بمد أو سكون .أي أنه باختصار(عبارة عن توالي متحركين أو ثلاثة متحركات أوأربعة في القول الشعري)

- (57 – هامش (3)) : قال المحقق :((انظر ما قدمناه فيما يتعلق بهذا البيت 29 تع 2)) . والبيت المشار اليه في هذا الهامش هو قول المتنبي :

فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى يرجّى الحيا منه وتخشى الصواعق

لكننا حين نتوجه – حسب إرشاد المحقق – إلى ص : (29) لا نجد فيها تعليق (2) الذي أحال عليه ؛ لأن الصفحة لا تحتوي إلا على هامش واحد فقط نصه ((كلمة مطموسة بالأصل)) ، ومن هذا النص يتضح عدم اتصال الهامش المذكور ببيت المتنبي (مادة الإحالة) .

وصوابه : أن التعليق المحال عليه يوجد في الهامش (3) من ص (36) .

• (75 – هامش (3) : قال المحقق : ((انظر 133-136)) محيلاً إلى تلك الصفحات قول حازم في المتن : ((وسيأتي لهذا زيادة بيان)) ، مشيراً بقوله (هذا) إلى أنحاء الشعرالثمانية ، التي لا نجد منها – هنا – سوى خمسة أنحاء فقط .

إلا أن المؤاخذة ليست بعدم إشارة المحقق إلى ذلك النقص ، وإنما بإرشاده غير الدقيق لتلك الزيادة التي عناها حازم . إذلاتوجد في الصفحات المحال عليها أية زيادةأوتفاصيل لموضوع أنحاء الشعر الثمانية ، التي يتم النظر من خلالها في صحة المعاني وسلامتها من الاستحالة الواقعة بالإفراط في المبالغة .

ولعل المحقق أراد الإحالة على الصفحات 81-82 ، التي تضمنت تفاصيل أخرى عن أنحاء الشعرالثمانية ؛ لكنها لم تتضمن ذكراً للنقص الحاصل في عددها بالموضع السابق ، بل وردت ناقصة أيضاً ، وإحالة المحقق في الهامش (1) من ص 81 حين قال ((راجع بقية الانحاء الشعرية في التفصيل الوارد 74-76)) غير دقيقة أيضاً ؛ لأن أنحاء الشعر ناقصة في الموضعين السابق واللاحق[٢٣] .

• (93 – 9 ,10) ورد في المنهاج : ((وقد ذكرت في تأليف الألفاظ واقترانات المعاني (1) ، وأذكر بعد هذا (2) إن شاء الله في الهيئات النظمية وضم بعض الأبيات والفصول إلى بعض وفي نسق أجزاء الجهات في أسلاك الأساليب مما يستحسن من ضروب الصيغ)) . ثم علق المحقق في الهوامش المشار إلى أرقامها في النص قائلا :

١) من موضوعات القسم الأول المفقود .

٢) إشارة إلى موضوعات القسم الثاني .

والصواب : أن تعليق المحقق في الهامش (1) لا يصدق على اقترانات المعاني ، وإن كان صادقاً على تأليف الألفاظ ؛ لأن القسم الأول المفقود كان يتحدث فيه المؤلف – على الأرجح – عن الألفاظ وطرق اختياراتها وتأليفاتها . أما المعاني فهي من موضوعات القسم الثاني الذي تتوفر لدينا في الكتاب النسبة الكبرى من مادته .

أما قوله – في الهامش (2) : ((إشارة إلى موضوعات القسم الثاني)) فمجانب للصواب أيضاً ؛ لأن هذا النص يقع في القسم الثاني الذي – قلنا إنه – يتحدث فيه المؤلف عن المعاني وطرق اجتلابها واقتناصهاوتأليفها / اقترانها . والاشارة الحازمية كانت إلى ما بعد هذا ، أي : ما بعد هذا القسم الذي نحن بصدده .

والدليل على ذلك أن المفعول به للفعل (أذكر) جاء على صورة شبه جملة : (في الهيئات النظمية) وما بعدها إلى قوله : (وفي نسق أجزاء الجهات في أسلاك الأساليب) . فأما قوله : (في الهيئات النظمية) فيعني به موضوعات القسم الثالث الذي خصصة للنظم ، وأما قوله : (نسق أجزاء الجهات في أسلاك الأساليب) فيقصد به القسم الرابع الذي حصصه لدراسة الأساليب .

ومن كل ذلك يتضح لنا مدى الخلط الذي وقع به اجتهاد المحقق في هذه الهوامش .

- (100-109) : ورد في المنهاج قول الاسعر الجعفي :

أما إذا استقبلته فتقولُ هذا مثل سرحان الغضا (2)

ثم علق في الهامش (2) قائلاً : ((البيت في النص مبتور ملفق ، وهو ثالث أبيات أوردها قدامه للأسعر بن حمدان الجعفي ، شاهداً في التقسيم ، وهي :

أما إذا استقبلته فكأنه باز يكفكف أن يطير وقد رأى

أما إذا ستدبرته فتفوقه ساق قموص الوقع عارية النسا

أما إذا استعرضته متمطراً فتقول هذا مثل سرحان الغضا

فقد حذف منه حازم عروضاً كاملاً وغيّر لفظه)) .

ونحن إذ نحمد للاستاذ المحقق جهده الطيب في التخريج إلا أننا لا نتفق معه في أن الحذف كان مقداره عروضاً - كما زعم - بل تجاوزأكثرمن بيت .إضافة إلى استبعاد أن يكون الحذف قد حدث من قبل حازم ؛ لأن العقلية التناسبية لحازم تأبى مثل هذه الاختلالات ، وربما يكون ذلك من عمل النساخ . بدليل أن النسخة المحققة التي بين أيدينا تئن من كثرة التغييروالحذف .

- (153 – قبل الأخير والأخير) قال حازم - في سياق حديثة عن تناسب المعاني - : ((ولهذه الجملة تفاصيل قد وقعت الإشارة إليها في مواضع كثيرة من هذا الكتاب (3) فليتأمل ذلك في مظان ذكره)) ، ثم علق المحقق في الهامش (3) قائلاً : ((راجع مثل هذه الإشارات : (-353 349)) .

أما نحن فنحسب ـ والله تعالى أعلم ـ أن الإشارات التي عناها حازم قد وقعت فعلاً قبل الصفحة التي تضمنها هذا القول ؛ بدليل نصه على أنها قد وقعت ، وإلا لكان قال : (ستأتي) على عادته ومنهجه التناسبي الذي أدارعليه الكتاب كاملاً. وبالتالي لم يخلُ مبحث من مباحث قسم المعاني ، التي سبق الحديث عنها من قبل حازم قبل عبارته هذه ، من تأكيدأهمية المناسبة /الملاءمة بين المعاني. وخذ من ذلك تأكيده في المنهج الأول أهمية ملاءمة المعاني للنفوس ،

وفي المنهج الثاني تحدث عن طرق اجتلاب المعاني وكيفيات التئامها وبناء بعضـهاعلى بعض، وما تعتبربه من حيث تكون ملائمة للنفوس أومنافرة لها. والمعروف أن طرق اقتباس المعاني واجتلابها وتأليف بعضها الى بعض تعد من صورالتناسب بين المعاني، وكذلك طرق المعرفة بكيفيات تركيب المعاني وتضاعفها ،واستثارتها من مكامنها واستنباطها من معادنها، وانتظامها في الذهن ، وكمال التصرف فيها ، وصحتها وسلامتها من الاستحالة ، والمناسبة بين بعضها وبعض، والمقارنة والمقابلة والمطابقة والانتساب ،يقال عنها جميعها إنها مباحث تناسبية قي قسم المعاني . ومثل هذا القول أيضاً يصح على كمال المعاني وتمكنها ووضوحها واختراعها والحذر من تدافعها ، وهي أيضاً من مباحث قسم المعاني في المنهاج .

هذا ما نعتقده ونؤيده ؛ أما أن يكون حازم قد أراد بقوله هذا تفريع المعاني فقط ، الذي يقودنا إليه إرشاد المحقق في الهامش فأمر غير مقنع .

- (223-10) : تحدث حازم عن صفات حسن التأليف وتلاؤمه بشكل مختصر، ثم قال : ((ومعرفة تفصيل هذا الإجمال تستفاد من أبواب قد قدمتها (1))) .

وبهامش هذا القول قال المحقق : ((راجع176.172)) . وبالنظر إلى إحالة المحقق نجد أنها تذهب بنا إلى المعرف (ي) من المنهج الرابع في القسم الثاني ، الذي يدل ((على طرق المعرفة بما يكون به وضوح المعاني أو غموضها)) .

وهذه مسألة جزئية بالنظرإلى صفات التأليف المتناسب، باعتبارأن وضوح المعاني إحدى تلك الصفات، وليس كلها . وهي كثيرة قد يجرنا أستعراضها إلى إطالة هذا البحث مع كونها ليست من أهدافه .

- (234 – الهامش (1)) : ورد في المنهاج قول المهلهل :

يا لبكرٍ أنشروا لي كليباً .

وهو شطر بيت من وزن المديد : فاعلاتن فاعلن فاعلاتن . وقد خرّج المحقق البيت من الأغاني . وتمامه - كما ورد بهامش (1) لدى المحقق - :

يالبكر وأين أين الفرارُ

إلاأن اعتماد هذه الرواية (بالواو) قبل (أين) الأولى يجعل الشطر الثاني من وزن الخفيف فاعلاتن متفعلن فاعلاتن . فلذا كانت هذه (الواو) زائدة عن حاجة الوزن وخارجة عن متن

الشعر .

• (247-8) : قال حازم : ((وقد يقع (نقلة)[24] الترقي المضادة لهذا الوضع في المضارعات تناسب في الوضع وحسن مسموع ؛ ولكن في بعض الاقترانات لأسباب موجبة لذلك قد ذكرناها (1) في غير هذا الموضع)) . ثم أحالنا المحقق في الهامش (1) على الفقرة الموالية .

والحقيقة أن نقلة الترقي التي يقصدها حازم هي جعل الأرجل[25] والأجزاء[26] الخفيفة في صدر القول الشعري والأرجل والأجزاء الثقيلة في عجُزه. وهذه المسألة ليست من الوضع المتناسب عند حازم ، إلا بالقليل ، الذي منه تركيب المقتضب الذي بناء شطره :

فاعلن مفاعلتن فاعلن مفاعلتن

وقدحلل حازم هذا التركيب وعرض مبررات قبوله في موضع سابق من المنهاج [27] ؛

ولذلك قال - هنا- : (قد ذكرناها) ، ولم يقل :(سنذكرها) ، كما أنا لا نجد في الفقر الموالية أية إشارة إلى تلك الأسباب التي عناها حازم ، كما تذهب إلية إحالة المحقق .

• (264-5,4) : تحدث حازم عما يجب اجتنابه من الزحافات العروضية فذكر ((الزحاف المؤدي إلى أن يصير الجزء الذي وضع لأن يماثل جزءاً آخر ويقابله مضاداً له)) وقال : ((وقد تقدم (1) التعريف بذلك)) . وأحالنا المحقق في الهامش على الفقرة السابقة من هذا الفصل الذي يبدأ بالصفحة 259 .

وصوابه : أن حازماً يعني بكلامه – هذا – الوضع المضاد الذي ينجم عن مسألة التراقب المبررة من قبل العروضيين ، والمرفوضة من قبل حازم عبر تحليله لهذا الوضع في صفحات المنهاج : 234 ، 235 .

• (269-6,5) : تحدث حازم عن مناسبة الأوزان للأغراض الشعرية ، وختم حديثه القصير عن بعض الأوزان بقوله :((وقد أشرنا (1) إلى حال ما بقي من الأوزان)) . ثم أحال المحقق في الهامش (1) إشارة حازم في النص على ص 265 من المنهاج .

وحقيقة الأمر أنا لا نجد أثراً لصحة تلك الإحالة . أما الموضع الصحيح لكلام حازم عن علاقة الوزن بالغرض فهو ص : 266 ، 268 .

• (271-13,12) : قال حازم : ((فأما من جهة تمكن القافية فقد ألمعت بالوجوه الموصلة إلى ذلك فيما تقدم (1))) ، وأحال المحقق كلمة (ما تقدم)الحازمية بالهامش(1) إلى ص 150 ، ف 5 . وهذه الإحالة توصلنا إلى حديث حازم عن وقوع التنافر في القول الشعري ، ومن

ذلك (دلالة العبارة على الأمرمكروه خارج عما جيء بها للدلالة عليه) ، ممثلاً لذلك بقول الصاحب بن عباد في عضُد الدولة :

ضممتَ على أبناء تغلب تاءها فتغلب ماكرّ الجديدان تُغلبُ

ومما يؤكد قبح هذه اللفظة (تُغلبُ) وقوعُها قافية . وكان هذا التأكيد في الصفحة 151 في المنهاج وليس (150) . أما إلماعات حازم بالوجوه الموصلة إلى تمكن القافية فنجدها على وجه التحديد في الصفحات :204 ، 206 ، 207 .

- رأينا في الملاحظات السابقة عدم دقة إحالات المحقق لبعض الإشارات الحازمية ، لكنا نجد إحجاماً من قبله عن إحالات في مواضع عديدة كانت جديرة بها ؛ وهنا نرى بعض الإشارات الحازمية المسكوت عنها من قبل المحقق . منها : قوله :((نحو ماأشرنا وما نشير إليه))[٢٨] ، وقوله : ((وقد قدمتُ أن ضروب التغييرات .... الخ))[٢٩] ، وقوله : ((وإذا تصفحت ما قلته في ترتيب الحركات والسكنات والمسموعات المستطابة من ضروب ترتيباتها في مواضع قد تقدمت من هذا الكتاب عرفت صحة ذلك))[٣٠] ، وقوله : ((وأما ما يجب في المقاطع التي هي أواخر الأبيات فقد ألمعنا من الكلام في ذلك بلمحة دالة ، وقدمنا ذروراً من القول فيه فليتصفح هنالك ، وبالله التوفيق))[٣١] ، وغير ذلك من الإشارات المتفرقة في بعض صفحات المنهاج إلا أن سكوت المحقق عن مثل هذه الإحالات خيرٌ من إحالاته غير الدقيقة التي عرضنا بعضها في الفقرة السابقة .

- (403 – قبل الأخير والأخير) : قال المحقق في معجم المصطلحات – الملحق بالمنهاج – : ((الرجل : (ج الأرجل)[٣٢].....= المقطع أو المقاطع التي يأتلف منها السبب أو الوتد ، وأصناف الأرجل ستة)) .

صوابه (المقطع أو المقاطع التي تسمى عند العروضيين أسباباً وأوتاداً) .

- (414-22) : عرّف المحقق – في المعجم الملحق – المقطع بأنه : (آخر البيت) .

صوابه : أن المقطع عند حازم (هو حرف الروي)[٣٣] ما لم يضفه إلى شيئ آخر بعده فإذا قال : (مقطع المصراع)[٣٤] – مثلاً – فإنه يعني آخر أجزائه / تفعيلاته الوزنية ، أوآخر ألفاظه ، وكذلك الأمر إذا قال (مقطع البيت) . أما إذا قال : (مقطع القصيدة) فإنه يقصد آخر أبياتها[٣٥] .

ولعل قول حازم في عنوان المعلم (ز) من المنهج الثاني للقسم الثالث / قسم المباني :((معلم دال على طرق العلم بما يجب في المطالع والمقاطع على رأي من قال : هي أوائل البيوت

وأواخرها))[٣٦] هو الذي أوهم المحقق بأن حازماً يقصد بالمطالع والمقاطع أوائل الفاظ البيوت وأواخرها. والحقيقة أنه أرادبها ـ في العنوان أعلاه ـ أوائل بيوت القصيدة وأواخرها ، حسبما ترشدنا إليه الدلالة السياقية لمضامين ذلك المعلم .

وإلى جانب ذلك نجد أن ذلك المعجم قد خلا من بعض المصطلحات المهمة والمتداولة في لغة حازم – على غرابتها النسبية عند غيره – ومنها : (التناسب – التنافر – التراخي – التخاذل – اعتمادات – اعتبار – عباره ..... الخ) .

ونختم ملاحظاتنا الفنية بطائفة من الملاحظات العروضية التي سجلناها على المحقق في فهرس القوافي مرتبة حسب موقعها في سطور الفهرس .

- (14,13,12-433) : أشار المحقق في هذه الأسطر إلى أبيات محمد بن وهب الثلاثة الواردة في السطور(11,10,9) من ص 322 من المنهاج التي أولها قوله :

مازال يلثمني مراشفه ويعلني الإبريق والقدحُ

وآخرها قوله :

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدحُ

والأبيات نسبت خطأ في طبعة دارالكتب الشرقية عام 1966 م إلى وزن البسيط ، ثم صححت النسبة في طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت عام 1986م بالمتن ، وبقي الخطأ على ما هوعليه بالفهرس ، فظهرت في المتن منسوبة إلى الكامل وهوالصواب ، وفي الفهرس منسوبة إلى البسيط وهو خطأ .

- (20-433) : أشار المحقق هنا إلى قول الشاعر :

أذكى وأخمدَ للعداوة والقرى نارين ناروغىً ونار زنادِ

الوارد في الصفحة (58) من المنهاج .

وكان هذا البيت قد نسب خطأً في طبعة دار الكتب الشرقية إلى وزن الطويل بالمتن وبالفهرس ، ثم صحح في طبعة دار الغرب الإسلامي بالمتن فقط فعُدِّل إلى وزن (الكامل) ؛ لكنه ظل بالفهرس على خطئه ؛ لذا أدرجناه هنا ضمن تنبيهاتنا .

- (8-434) : الإشارة – هنا – إلى قول الشاعر :

يبدو وتضمره البلادُ كأنه سيفٌ على شرف يسلُ ويُغمدُ

الوارد في ص196 من المنهاج .

وقد نسب في الطبعة الأولى إلى الوزن البسط ، وهو خطأ ثم صحح في الطبعة الجديدة (الثالثة) بالمتن فقط إلى وزن الكامل ، لكن ذلك التصحيح لم يمتد إلى فهرس القوافي فاستمر الخطأ على حاله بالفهرس .

- (435-2) الأمر يتعلق هنا بإشارة المحقق إلى بيتي ابن الرومي :

هامٌ وأرغفةٌ وضاءٌ فخـمةٌ قد أُخرجت من فاحمٍ فوّارِ

كوجوه أهل الجنة ابتسمت لنا مقرونة بوجوه أهل النارِ

الواردين في بداية ص 114 من المنهاج ، والمنسوبين في آخر ص 113 منه إلى وزن (الرجز) في الطبعة الأولى من المنهاج .

وبعد التصحيح في الطبعة الجديدة فات المحقق أن يجري ذلك التصحيح على الفهرس فيما يخص البيت الثاني فقط فاستمر منسوباً إلى (الرجز) ، وصوابه إلى (الكامل).

- (435-9,8) : الإشارة هنا إلى قول جرير:

يا بشرحُقَّ لوجهك التبشير هلاَّ غضبت لنا وأنت أميرُ

قد كان حقك أن تقول لبارق يا آل بارق فيم سُبَّ جريرُ

فهذانْ البيتان منسوبان في ص 148 من المنهاج إلى وزن الرجز في الطبعة القديمة وهو خطأ صوابه : أنهما من وزن الكامل ، ومصححان في الطبعة الجديدة بالمتن فقط . أما الفهرس فظل على وضعه الخاطئ .

- (436-10) : أشار المحقق – هنا – إلى قول الشريف الرضي :

أبكي ويبسم والدجى ما بيننا حتى أضاء بثغره ودموعي

الوارد في متن المنهاج ص(49) منسوباً إلى وزن الرجز في الطبعة القديمة ، وهوخطأ صوابه أنه من وزن الكامل ، وقد صحح هذا الخطأ في متن الطبعة الجديدة من المنهاج وبقي على حاله في فهرسها ؛ لذا لزم التنبية هنا .

- (440- قبل الأخير) : الإشارة هنا إلى قول جرير:

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامُ

الوارد في الصفحة (343) من المنهاج ، صحيح النسبة إلى وزن الوافر في الطبعة القديمة ، وهي صحيحة أيضاً في متن الطبعة الجديدة .

أما في فهرس الطبعة الجديدة فقد حدث خطأٌ حيث نسب البيت – في الموضع أعلاه من

الفهرس – إلى وزن (الكامل) .

- (440 – الأخير) : الإشارة – هنا – إلى قول الفرزدق :

يا أخت ناجية بن مُرّة إنني أخشى عليك بَنيّ إن طلبوا دمي

الذي ورد في متن المنهاج (ص : 344) ، ونسب إلى وزن البسيط في هامش الصفحة التي تسبقها من الطبعة القديمة ، وهو خطأ صوابه أنه من وزن الكامل ، وقد صحح الخطأ في متن الطبعة الجديدة ؛ لكنه بقي على حاله في فهرسها المشار إليه أعلاه .

- (442-16) : الإشارة هنا إلى قول المتنبي : أمات الموت أم ذعر الذعر

وهو الشطر الثاني من قوله :

تمرستُ بالآفات حتى تركتها تقول أمات الموت أم ذعر الذعرُ

والملاحظة الأولى : أن القول المشار إليه – أعلاه – وارد من قبل المحقق في فهرس أنصاف الأبيات بدون كلمة (تقول) في أوله ؛ وكان ينبغي أن يأتي بالشطر كاملاً سواء في متن المنهاج أوفي الفهرس ؛ لأن مثل هذا الإسقاط قديربك القارئ من ناحية الوزن الشعري .

أماالملاحظة الثانية فهي : أن هذا القول ورد في فهرس الطبعة القديمة بالموضع أعلاه ، أما الطبعة الجديدة / (طبعة دار الغرب الإسلامي 1986م) فقد حذف من فهرسها ولم يرد فيه لاكاملاً ولا مجزوءاً ، وهذا مكمن الخلل ووجه الاعتراض .

خلاصة البحث

وأخيراً خلص هذا البحث إلى تسجيل جملة من المؤاخذات النسخية والتحقيقية والطباعية على النسخة المحققة والوحيدة من كتاب منهاج البلغاء لحازم القرطاجني التي حققها الأستاذ محمد الحبيب بن الخوجة ، وسع إلى تصويبها أو تقريبها من الصواب بالاعتماد على تخصص الباحث واشتغاله في المادة البلاغية والنقدية للكتاب ، وليس في ذلك ما ينتقص من المجهود الكبير الذي بذله الأستاذ المحقق ، أو يغمط فضيلة السبق التي حازها بإيصال كتاب المنهاج إلى متناول القارئ محققاً مطبوعاً .

ولعلّ مدة التحقيق – التي ذكرها الأستاذ المحقق في افتتاحية مشروعه ، حين قال : ((مكثت عامين كاملين لا أنقطع عن العمل والدرس بأحد هذه المراكز الثلاثة[37] إلالقضاء ساعات بمكتبة اللغات الشرقية ، أو المكتبة الوطنية أراجع بها بعض الكتب القيمة المخطوطة ونحوها من أمهات

البحث))[38]– كانت غير كافية للنهوض بمشروع تحقيق لكتاب من مستوى كهذا من التداخل والتعقيد والصعوبة وكثرة المفقودات .

الهوامش والمراجع

١) هي مدرسة البحوث العليا ومعهد الدراسات الإسلامية ومنزل العلامة ريجيس بلا شير ، وجميعها بالسوربون بالعاصمة الفرنسية باريس

٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، ط 3 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : 1986م ، صـ : 14 من المدخل .

٣) ينظر : حازم القرطاجني ونظرية المحاكاة والتخييل في الشعر ، لسعد مصلوح ص : 90

٤) وهي : الدين والعقل والمروءة والشهوة

٥) هما قوله :

كأني لم أركب جواداً للذّة ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل لخيلي كري كرة بعد إجفال

ينظر ص 159-160 من المنهاج .

٦) ينظر الجامع في العروض والقوافي ، لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي ، تحقيق د. غازي زاهد ، أ. هلال ناجي ، ط (1) ، دار الجيل ، بيروت : 1416هـ / 1996م ، ص : 181 - 183

٧) سورة الفجر ، آية : (1-2) .

٨) لقد تسبب هذا الإسقاط في إحداث لبس لدى بعض الباحثين فأساؤا تأويل مقاصد حازم في هذه القضية ما دفعنا للتعقيب عليهم بغية إيضاح تلك المقاصد وتصحيح مفاهيمها عندهم . ومن هؤلاء

الباحثين : مصطفى الجوزو ، في كتابه (نظرية الشعر عند العرب) ، ط (١) ، دار الطليعة ، بيروت : 1981م ، ص : 31 ومحمد القاسمي في مقالته (النظرية الشعرية عند حازم القرطاجني)

مجلة جذور التراث ، وهي مجلة فصلية تعنى بالتراث وقضاياه ، يصدرها النادي الأدبي والثقافي بجدة ، العدد العاشر ، رجب 1423هـ/ سبتمبر2002م ، نشر دار الفلاح للنشر والتوزيع ،

بيروت – لبنان ، ص : 170 . أما تعقيبنا التوضيحي فقد كان في المجلة نفسها (جذور التراث) العدد (14) ، رجب 1424هـ / سبتمبر2003م ، ص : 720- -721 . ولهذا اكتفينا هنا

بالإشارة إلى موضع التعقيب هناك .

٩) منهاج البلغاء : 278.

١٠) ينظر : الأسلوبية ومنهج الصناعة الشعرية عند حازم القرطاجني في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) ، أطروحة دكتوراه في الآداب قدمها الباحث يحيى صالح أحمد المذحجي إلى كلية الأداب

والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط في الموسم الجامعي 2004- 2005م ، ص : 36- 39 . والرسالة غير منشورة إلى لحظة كتابة هذه السطور .

١١) ينظر المنهاج ، ص: 204، 282، 283

١٢) نفسه : 287 .

١٣) نفسه : 289- 290

١٤) نفسه : 290- 291

١٥) وردت هكذا بالياء المشددة .

١٦) هذه الأقوال جميعها موجودة في النص نفسه ، ينظر المنهاج : 373

١٧) رقم الصفحة المذكور هنا هو رقم الصفحة (78) من مدخل المنهاج وليس من المنهاج وهذا الامر يقتصر على هذه الفقرة والفقرة اللاحقة

المتعلقة بالصفحة رقم (105) فقط ، أما بقية الفقرات فأرقام الصفحات فيها هي أرقام صفحات المنهاج وليس المدخل ، وازدواج ترقيم الصفحات في الكتاب بين المنهاج وبين مدخل المنهاج من عيوب التحقيق.

١٨) ينظر المنهاج : 238- 239 ، 256

١٩) في النص (ثلاث) ولا نراها تستقيم مع مابعدها .

٢٠) منهم محمد أديوان في رسالته ، قضايا النقد الأدبي عند حازم القرطاجني ، ص 583 . وهي رسالة نال بها الباحث دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في العام 1988م.

٢١) ينظر : الأسلوبية ومنهج الصناعة الشعرية عند حازم القرطاجني ، يحيى المذحجي ، مرجع سابق ، ص: 160 – 168 .

٢٢) ينظر المنهاج : 414 .

٢٣) ورد من هذه الأنحاء في الصفحات : 74- 75 ، ما يلي :

1- تحسين حسن لا نظير له 2- تقبيح قبح لا نظير له 3- تحسين حسن له نظير 4- تقبيح قبيح له نظير

5- تحسين القبيح 6- تقبيح الحسن

وورد منها في ص 81 من المنهاج ما يلي : 1- تحسين حسن له نظير 2- وتحسين حسن لا نظير له

3- تقبيح قبيح له نظير 4- تقبيح قبيح لا نظير له 5- وتحسين قبيح له نظير 6- وتقبيح حسن لا نظير له

وبالتالي نرى أن ما ورد من الأنحاء الثمانية في الموضعين معاً ستة أنحاء فقط ؛ فالذي ينقص الثمانية الأنحاء نحوان ، هما :

1- تحسين قبيح لا نظير له 2- وتقبيح حسن له نظير.

٢٤) لعلها : (بنقلة).

٢٥) هي الأسباب والأوتاد والفواصل عند العروضيين . والأسباب والأوتاد فقط عند حازم .

٢٦) جمع (جَزْءٌ) بفتح ثم تسكين . وهو المعروف عند العروضيين بالتفعيلة .

٢٧) ينظر المنهاج : 234 .

٢٨) المنهاج : 200 ، سطر5 .

٢٩) نفسه : 211 ، سطر 11 .

٣٠) نفسه : 232 .

٣١) نفسه : 286 .

٣٢) كان الأصح أن يقول : (مفرد الأرجل) .

٣٣) ينظر المنهاج ، ص : 271 ، 272، 279 ، 206 – 207 .

٣٤) نفسه : 282- 285 .

٣٥) المصدر نفسه والصفحات ذاتها .

٣٦) نفسه : 282 .

٣٧) هي مدرسة البحوث العليا ومعهد الدراسات الإسلامية ومنزل العلامة ريجيس بلا شير ، وجميعها بالسوربون بالعاصمة الفرنسية باريس

٣٨) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، ط 3 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : 1986م ، صـ : 14 من المدخل .